الدبلوماسية العربية فى خمسة وعشرين عاماً

للدكتور سيد نوفل

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية والأستاذ الحاضر بالمعهد

أولا — التطور الدبلوماسى

تعريف :

فى حديثنا عن الدبلوماسية العربية ، لا نعنى ممارسة التمثيل الخارجى أو الاتصال بالدول الأجنبية ، وما يقتضيه من إحاطة بالأعراف والأساليب المثلى، ولا نعنى الطريقة التى يتم بها تصريف الشئون الدولية ، ولا نعنى أسلوب السلوك فى المعاملة المتسم بالحذق والمهارة ، والاقتدار على بلوغ الهدف وتخطى المآزق والعقبات ، أو الالتجاء إلى التزييف والخداع وغيرهما من الوسائل فى سبيل الغاية ، ولا نعنى قبلا أياً من المعانى اليونانية والرومانية القديمة الدالة على حفظ الوثائق الخاصة بالاتفاقات الخارجية وتيسير تناول أحكامها وتنفيذها ،ومادخل عليها من تطور فى العصور الوسطى وما تلاها ، دلالة على علم القانون الدولى والعلاقات بين الدول والمعاهدات المنظمة لها ، وتطورها مكاناً وزماناً ، أو على فن الممارسة ، من فرد أو هيئة فى مختلف المستويات الرسمية ، لشئون العلاقات المشتركة . إنما نعنى بالدبلوماسية السياسة الخارجية للدولة ، وبالدبلوماسية العربية السياسة الخارجية المشتركة للدول العربية ، سواء فى سعيها مجتمعة لتحقيق أمانيها الوطنية فى الحرية والتقدم ، أو فى علاقاتها بجاراتها الآسيويات والافريقيات ، أو فى صلاتها بسائر الدول الأجنبية .

تطور السياسة الدولية العامة :

والدبلوماسية العربية ، أو السياسة العربية الخارجية المشتركة ، ليست بمعزل عن السياسة الدولية العامة ، أو الاتجاهات العالمية ، بل إنها حلقة فى سلسلتها

المتشابكة الحلقات ، وخاصة فى عالمنا هذا حيث توثقت الروابط والصوالح بين الدول ، وتدانت أبعاد المعمورة ، وتلاشت فواصل المكان .. والسياسة الدولية فى حركة ومور دائمين ، تبعاً لتطور البشرية الدائب ، وتغير الصوالح الوطنية والقومية مسايرة لذلك ، وضرورة المواءمة بين الصوالح الوطنية والاتجاهات الخارجية القريبة والبعيدة ، والانتهاء من هذه المواءمة أو المصالحة إلى تحقيق أقصى قدر مستطاع من الفائدة للأطراف المعنية.

فقد كانت العلاقات القديمة بين الدول علاقات القوة والقسر ، وتسلط الغالب على المغلوب ، والاستنكاف عن أسلوب التفاوض والتمثيل خشية مايجره من إحاطة بشئون البلد تيسر لأسباب العنف السائدة فى تلك العصور . لكن وثائق الحضارات القديمة ، وخاصة المصرية ، تفصح عن ألوان من الاتصال المنظم بين الدولة والبلاد المخالطة لها وغيرها ، كما أن الحضارة العربية ودولتها التى سادت المعمورة لعدة قرون منذ القرن السابع الميلادى عرفت البعثات السياسية والمبعوثين السياسيين والدعوة بالحسنى . وشهد منتصف القرن السابع عشر بداية التمثيل الدبلوماسى بالمعنى الحديث . وفى عام ١٨١٥ وضع مؤتمر فيينا قواعد العلاقات الدبلوماسية فى مرحلتها الجديدة . وعلى طول القرن التاسع عشر شهد العالم تطورات واسعة على مدى حركات الحرية والقومية وحركات التجمع الدولى التى سادت هذا القرن ... أما القرن العشرون فقد أحدثت حربه العالمية الأولى ، وعلى قدر ضراوتها شأن الحروب دائماً ، تطوراً جديداً فى العلاقات الدولية عبرت عنه عصبة الأمم فى مطلع العقد الثالث .

وكانت الأربعينات من هذا القرن سنوات حرب ، وكانت السياسة الدولية لكل من الحلفاء والمحور على سواء هى سياسة العمل للنصر ، وفرض التسليم على الجانب الآخر ، والإعلان عن تعاون دولى أفضل سبيلا لكسب الحرب ... وفى أثناء الحرب العالمية الثانية أتم الحلفاء وضع مبادىء الأمم المتحدة ، بعد تمهيدات اتصلت طوال سنى الحرب ، مثلما أتم العرب وضع مبادىء جامعة الدول العربية فى ذات الوقت وبعد تمهيدات مشابهة ... وفى الثانى والعشرين من مارس

(آذار) لعام ١٩٤٥ وقعت الدول العربية فى القاهرة ميثاق الجامعة ، وفى السادس والعشرين من يونية (حزيران) لذات العام ، وقعت الدول المؤسسة للأمم المتحدة فى سان فرنسيسكو ميثاق الأمم المتحدة . وكلاهما أرسى قواعد العلاقات الإقليمية والدولية على المبادىء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية . وكانت الخمسينات سنوات الحرب الباردة . وكانت أساليب هذه الحرب متنوعة من الهجوم الخطابى المقذع فى الأمم المتحدة والمحافل الدولية إلى الحرب المحدودة فى كوريا ، إلى التهديد بالحرب العالمية فى مشكلة برلين وغيرها من معقبات الحرب الماضية ، وأما الستينات ، شأن التطور البشرى فى جميع الحقب والعصور ، فقد ورثت مخلفات العقدين السابقين ، ولكنها جددت تجديداً واسع المدى ، وفتحت آفاقاً فى السياسة الدولية تشبه الآفاق التى فتحها العلم فى أجواز الفضاء والعوالم الكونية الاخرى ... وهكذا فإن عالم الستينات يختلف اختلافاً جذرياً عن عالم الحرب فى الأربعينات وعالم الحرب الباردة فى الخمسينات . وزال التهديد بحرب عالمية جديدة وإن بقيت الحروب المحدودة الرهيبة فى فيتنام والشرق الأوسط ، أما الحرب الباردة فقد تمثلت على أتمها فى التهديد الذى انتهت إليه أزمة الصواريخ فى كوبا لمطلع الستينات كما أن التعايش السلمى وتبدل المواقع فى المعسكرين والاتصال بين زعيمى الكتلتين المتصارعتين ، قد سار معه جنباً إلى جنب حرب باردة من نوع جديد ، قوامها صراع التقدم فى مجال الصواريخ عابرة القارات وأسلحة التدمير الشامل ، وتقدم أسباب التجسس المذهلة ، واستخدام غزو الفضاء قمة لأدوات الحرب البارزة... وهكذا تحاول القوتان الكبريان . الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن فرض عليهما توازن الرعب الإحجام عن التفكير فى حرب عالمية جديدة ، أن يتخذا من العلم وآفاقه الجديدة غير المحدودة وسائل للتغلب الدولى فى آفاقه الجديدة ، وفى مجاله العلمى غير المحدود . ولعل أوضح تعبير فى التصور الغربى ، عن هذا التحول هو قول الأستاذ الأمريكى فردريك شومان « Frederick L. Schuman » لقد كان رد الفعل الأمريكى بالنسبة للتحدى الروسى، وحتى قبل أن تطلق روسيا قمرها الصناعى الأول ، هو ضمان أمنها عن طريق التسلح لا عن الطريق الدبلوماسى. ولهذا نهيب بالطلبة أن لا يدرسوا مشاكل السياسة العالمية مستهدفين حلها بالوسائل

السلمية . إنما يتعين عليهم دراسة علوم الرياضيات والطبيعة والهندسة مستهدفين تحقيق التفوق للأمريكيين على الروس فى فن الإبادة المتبادلة»(١) .

فى المجال العربى :

٤ — وقد اعتاد بعض رجال الفكر السياسى الغربى ، فى حديثهم عن العالم العربى ، التأكيد على أن العرب الذين قادوا السياسة الدولية فى صدر الإسلام لعدة قرون ، وأظلوا العالم بألوية الحرية والعدل والسلام ، يبدون وكأنما قد استنفدوا قواهم فى قفزة مرهقة، خضعوا من بعدها للترف والتفكك والهزيمة ، ثم سقطوا خمسة قرون تحت سنابك الخيل العثمانية فى آسيا وأفريقيا ، بعد أن أخرجوا من أوروبا، وأنهم تلاشوا إلا من آثار حضارتهم التى أدت إلى نهضة الغرب ، ولاتزال مبادئها ماثلة فى الحضارة العالمية المعاصرة . ويضيفون إلى ذلك أن العرب حتى الحرب العالمية الأولى لم يكن لهم وجود بالمعنى القومى ، ولم تكن هنالك بلاد عربية ، وإنما بلاد تتكلم العربية فى أراضى الدولة العثمانية أو ممتلكاتها ، وأن بداية الإحياء العربى كانت فى انحياز العرب ضد تركيا فى منتصف الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من تطورات ... وهذا التفسير قد يريح العاتين من أبناء الأمة العربية ، الذين يضيقون ذرعاً بخطواتها الوئيدة إن لم تكن المتخاذلة . ذلك بأن الأمم التى تخضع لنكبات تنال من مقوماتها الأساسية ، لها العذر إن تعثرت فى خطى نهضتها ، أو احتاجت إلى جهد لاستعادة قواها الذاهبة . وليس نصف قرن بالكثير عليها فى عمر الزمن وحركة التاريخ ... لكن ذلك عـــذر مردود ، وتفسيرٌ ظاهره الرحمة وباطنه من قبله العذاب ... فالحضارة الإسلامية حضارة عربية المنزل واللغة فى أساسها ، والعلوم الإسـلامية علوم عربية فى صميمها ، ولم تتلاش العروبة قط فى بلاد العرب ، وقسمها الأكبر مصر لم يترك الغزو العثمانى بصمات واضحة فيه عدا آثاره السلبية ، ومصر ذاتها خرجت على تركيا فى بداية القرن التاسع عشر ، ثم حاربتها ،

---

(1) Frederick L. Schuman: "International Politics, The Western State System And The World Community," sixth Ed. P. VII.

واكتملت لها أسباب الاستقلال عن الدولة العثمانية ، عدا بعض المظاهر فى ذلك القرن ، وكان أحرار البلاد العربية الأخرى يفدون إلى مصر مثلما يفد أحرار مصر العربية إلى هذه البلاد ، وسرت روح القومية العربية بعمل مشترك فى مصر وسائر بلاد العالم العربى ، وكان أعلام الصحافة العربية من عرب الشام ، وكان «محمد عبده» وغيره من الوطنيين المصريين ينشرون مبادئهم فى البلاد العربية ... وإذا كانت اللغة العربية ، ومايتصل بها من علم وتاريخ وثقافة وسائر عوامل القومية المشتركة ، قد ازدهرت فى رحاب الأزهر حيث التقت بلاد العالم العربى ، فمن الإحالة القول بأن العروبة قد تلاشت لتبدأ من جديد حركة إحياء فى القرن العشرين ، مواجهة للتحديات الاستعمارية والصهيونية والعثمانية وغيرها فى جميع أشكالها العدوانية ...

ومهما يكن من أمر فقد كان العقدان الأول والثانى للقرن العشرين يمثلان عهد الإحياء العربى ، التقت فيه الأفكار العربية حول جمعيات وطنية فى القاهرة ودمشق وبيروت وبغداد واسطنبول وباريس ، ونشبت ثورات عربية على الاستعمار فى بلاد المشرق والمغرب العربيين ، التقى من حولها العرب فى جميع الأقطار ، وحارب العرب مع الحلفاء فى شبه الجزيرة وماحولها سعياً للاستقلال والوحدة ، وفى مصر والسودان والشمال الأفريقى خضوعاً لسلطان الحلفاء المستعمرين ... وكانت العشرينات بداية الاستقلال العربى ، فيها تكونت مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن المستقلة ، فضلا عن السعودية واليمن . ووضعت الدساتير العربية الأولى .. وفى الثلاثينات كان السعى فى سبيل الدعم الاستقلال مع النقمة على السياسة الاستعمارية التى غيرت وسيلتها واحتفظت بغايتها ، وناصبت الأمانى العربية العداء جزاء غير وفاق ، وحالفت الصهيونية الاستعمارية العالمية ضد الأمة العربية ... وانتهى هذا العقد بحركة مصر والعراق ضد الارتباط بالحلفاء فى الحرب العالمية الثانية .. وفى الأربعينات سعى العرب إلى الوحدة ، وقدموا رجلا وأخروا أخرى فى قضية الحلفاء ومؤازرتهم فى الحرب العالمية الثانية ، وارتبطوا بسياسة العمل العربى المشترك فى النطاق الفضفاض لجامعة الدول العربية فى منتصف

الأربعينات ... وظلوا مع ذلك فى النطاق الغربى لا يستطيعون منه فكاكا فى السياسة أو الدفاع أو الاقتصاد بل فى الثقافة فى كثير من الأقاليم العربية .. لكن التحالف الغربى الروسى فى الحرب العالمية الثانية أنتج آثاره فى العالم كله ، فكان تبادل التمثيل الروسى مع البلادالعربية، كما كان موقف بريطانيا من معارضة الجلاء عن مصر، ولجوء مصر إلى مجلس الأمن ضد بريطانيا فى أغسطس (آب) لعام ١٩٤٧، ومعارضة الغرب لأمانيها ، وتأييد الاتحاد السوفييتى لهذه الأمانى ، ثم خوض العرب جميعاً حرباً عواناً فى الشهر التالى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها دول الغرب وتحالفها جميعا ضدها — كان ذلك بداية عهد التحول فى السياسة العربية ومحاولة الخروج عن دائرة السيطرة الغربية المطلقة .. ومن هنا كان إنشاء الدفاع العربى المشترك مستقلا عن حلف الأطلسى ومعاهدة بروكسل . وشهدت الخمسينات مواقف عربية تاريخية ، شهدت الخروج عن سيطرة الغرب فى التسليح ، وهزيمة حلف بغداد فى عام ١٩٥٥ ، وهزيمة مشروع أيزنهاور فى عام ١٩٥٧ وما يستهدفه من إحلال النفوذ الأمريكى الناهض محل السيطرة الغربية الفانية ، ودخول ليبيا والسودان وتونس والمغرب جامعة الدول العربية ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية ، والاتحاد العربى بين العراق والأردن ، والدول العربية المتحدة : مصر وسورية واليمن ، وقرار الأمم المتحدة بإعادة النزاع العربى بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان إلى جامعة الدول العربية فى عام ١٩٥٨ ... وكانت الستينات أعوام النكسة شهدت الانفصال بين مصر وسورية ، والنزاع العراقى الكويتى ، والصراع العربى الدامى فى اليمن ، وتباعد الهوة بين الدول العربية على وجه أوقف العمل العربى المشترك . وهنا أتمت إسرائيل المرحلة الأولى لتحويل مجرى نهر الأردن وأخذت تمهد لعدوان جديد يحقق المزيد من مطامعها التوسعية بعد فشل سياسة القمة التى حققت أهدافها فى عام ١٩٦٤ ، ثم توقفت فى عام ١٩٦٦ ، وهزمت العرب فى المعركة الأولى من العدوان الإسرائيلى لعام ١٩٦٧ . لكن التقدم الذى أحرزه العرب على طول القرن العشرين أكسب العرب مقومات جديدة ، ففتحوا أبوابهم

للتعاون الدولى الحر، واعتنقوا رسمياً سياسة عدم الانحياز ، وتحصنوا بمناعة ضد الخضوع والاستسلام ، ولهذا لا تزال معاركهم متصلة متصاعدة مع إسرائيل على طول عامين مما لم يعهدوه قبلا فى تاريخهم الحديث ، ولهذا تتجه الأبصار ، بالعمل والتضحية والفداء والصبر إلى يوم النصر ، وإلى مستقبل أعظم قوة وأبهى إشراقا ...

ثانياً — طلائع الدبلوماسية العربية

ولست أقصد الدولة العربية الأولى : دولة الرسالة والخلافة الإسلامية ، ولا الدولة العربية الثانية : الدولة الأموية ، ولا الدولة العربية الثالثة : الدولة العباسية ولا أياً من الدول والدويلات العربية التى توزعتها الأقطار العربية من بعد ، حيث تحققت فيها الكثير من القواعد والممارسات الدبلوماسية ، وخاصة فى تلك العهود المبكرة، وحين كانت أوربا ترزح تحت أعباء الإقطاع والتخلف ..

إنما أقصد طلائع السياسة العربية المشتركة فى النصف الأول لهذا القرن العشرين مواكبة لحركة الحرية والقومية العربية .

فحين تنفس القرن العشرون أخذ المثقفون العرب فى جميع الأقطار يتلاقون على مبادىء الحرية والتقدم التى أشربوها فى قلوبهم ، بما أصابوا من علم وأحاطوا من شئون التطور العالمى . وبما أدركوا من أخطار الاستعمار والصهيونية والتريك ...

وفى سبيل التحرر ، شغل العرب منذئذ بتأليف الجمعيات الوطنية فى القاهرة وبيروت ودمشق واستانبول وباريس وغيرها ، متنادين أول الأمر بالاستقلال الذاتى فى نطاق الدولة العثمانية ، ثم متنادين بالاستقلال التام والقومية فى مواجهة ما لاقوه من اضطهاد وعنف تركى . واضطرم الصراع بين القومية العربية وحركة الحرية من ناحية ، والقومية التركية والحكم الاستعمارى من ناحية أخرى . وبلغ الصراع أشده حين انحاز العرب إلى جانب الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ضد

تركيا : دولة الخلافة الإسلامية . وكانت السياسة العربية حينذاك تدور حول محور الاستقلال ــ الوحدة .

وحين وضعت الحرب أوزارها ، جاء العرب إلى ما حسبوه لدى الحلفاء ماء ولكنهم لم يجدوا شيئا ، بل وجدوا ما هو أقسى وأشد ، وجدوا الاتفاق على تقسيم البلاد العربية تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا، والوعد بإقامة دولة صهيونية فى فلسطين على حساب الشعب العربى الفلسطينى ... ومع أن كل قطر عربى شغل بنضاله الوطنى للاستقلال ، فلقد كان هنالك توافق عربى عام ، وتجاوب بين الثورات العربية فى مختلف البـــلاد ... وتمثلت فى التأييد العربى الشامل لثورات مصر والعراق وسورية ولبنان وفلسطين ، وثورات المغرب على الحكمين الأسبانى والفرنسى ، وثورة ليبيا على الاستعمار الإيطالى ...وفى هذا المقام التقت مواقف أولى الرأى أو المواقف الشعبية مع المواقف الحكومية ، فى المطالبة بالاستقلال والمناداة بالوحدة ، قدر ما تسمح الظروف للحكومات بهذا الالتقاء ... وكانت قضية فلسطين هى المجال الأول للالتقاء العربى حول سياسة قومية مشتركة، خلاصتها معارضة مشروعات التقسيم والهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، والمطالبة بإقامة دولة موحدة فلسطينية ، تمارس فيها الأقلية اليهودية حقوقها وواجباتها مثلما تمارس الأقليات فى سائر دول العالم الحرة حقوقها وواجباتها .

ويكفى أن أشير فى هذا المقام إلى ما يأتى :

١ ــ بيان رؤساء الدول العربية حول قضية فلسطين فى عام ١٩٣٦ أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى .

٢ ــ تعبير وزيرى خارجية مصر والعراق فى مجلس عصبة الأمم ، يوم ١٤ من سبتمبر (أيلول) لعام ١٩٣٧ ، عن إجماع العرب حول قضية فلسطين ورأيهم الموحد فيها . ولم يكن غير مصر والعراق من البلاد العربية عضو فى المجلس .

٣ ــ اجتماعات ممثلى البرلمانات العربية والاتحادات النسائية العربية لبحث قضية فلسطين فى ذات العام .

٤ — اعتراف بريطانيا بأن قضية فلسطين قضية عربية عامة ، ودعوة فلسطين وشرقى الأردن ومصر والعراق والسعودية واليمن إلى مؤتمـــر فلسطين بلندن فى السابع من فبراير (شباط) لعام ١٩٣٩ .

ومهما يكن من أمر، فقد أدت مواقف بريطانيا وفرنسا وأمريكا من معارضة الأمانى القومية العربية ، ومؤازرة الإستعمار الصهيونى فى فلسطين ، إلى أن يفكر العرب فى موقفهم من المعترك الدولى ، وأن يحاولوا الاستقلال فى هذا الموقف ، ما استطاع الخاضع للسيطرة الأجنبية أن يستقل عنها ، وأن يتطلعوا إلى إحياء وحدتهم التليدة التى كفلت لهم العزة والمنعة أنى تحققت ، وأظلت العـالم بألوية الحرية والعدل والمساواة قروناً طوالا ، وفى هذا النطاق كانت حركة على ماهر بمصر فى بداية الحرب العالمية الثانية لعام ١٩٣٩ ، حين عمل لتجنيب مصر الويلات وعدم إعلان الحرب ضد دول المحور . وفى هذا النطاق كانت حركة رشيد على الكيلانى بالعراق فى عام ١٩٤١ ، حين رفضت الحكومة العراقية إعلان الحرب على المحور إلا بعد الظفر من الحلفاء بضمانات بحل قضية فلسطين وفقاً لرغبات شعبها العربى ، ونشبت المعارك بين الجيشين البريطانى والعراقى ، ووقف المصرى والسورى واللبنانى والفلسطينى من حول الحركة يدعمونها ويعملون بجهودهم المحدودة لنصرتها وكان طبيعياً أن تخفق الحركتان ، وكان طبيعياً كذلك أن تترك فى الفكر العربى والفكر الغربى معاً آثارهما ، وأن تترتب عليهما معقباتهما .. وقد اتصل بهاتين الحركتين أن أخذ عدد كبير من العرب فى أوروبا يحررون ويذيعون متنادين بالوحدة والاستقلال العربيين ، وأن أخذ كل من الحلفاء والمحور يبشر العرب بتأييد أمانيهم فى الحرية والوحدة ..

ثالثا — دبلوماسية العمل العربى المشترك

ازداد الإيمان العربى ، بعد التجارب المريرة ، إلى أن البلاد العربية المستقلة بالمعنى الرسمى ؛ بلاد المشرق العربى ، لامناص لهـا من جمع قواها لبناء تقدمها

ومواجهة التحدى العدوانى عليها . . . ولم يكن مناص للحلفاء ، فى سبيل كسب الحرب ، ومواجهة لإعلانات المحور بتأييد الأمانى العربية — لم يكن مناص لهم من تمليق الرأى العام العربى بتبشيره بتحقيق أمانيه فى الاستقلال والوحدة ، على مثال تمليق الرأى العام العالمى بتبشيره بالسلام الحر العادل .

ومنذ بداية الحرب تنادت الأصوات العربية رسمية وغير رسمية بدعوة الوحدة سواء فى النطاق الإقليمى متمثلة فى الحديث الأردنى عن سورية بحدودها الطبيعية سوريا والأردن ولبنان وفلسطين ، وفى الحديث العراق عن الهلال الخصيب بضم العراق إلى سورية الكبرى بعد تأليفها ، أو فى حديث الاتحاد العربى بضم هذين السابق ذكرهما إلى سائر البلاد العربية .

ودارت الأحاديث والاتصالات طوال سنى الحرب ، تحت عنوان مباحثات الوحدة العربية ، وانتهت إلى وحدة العمل العربى أو الدبلوماسية العربية المشتركة، متمثلة فى ميثاق جامعة الدول العربية الصادر فى ٢٢ من مارس (آذار) لعام ١٩٤٥ ، وقائمة على المبادىء الأساسية الآتية :

١ — التعاون فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، على أساس من تنسيق الخطط ، دعماً للروابط العربية ولاستقلال الدول المستقلة ، ودفعاً للعدوان عـــلى أى بلد عضو ، ومساعدة للبلاد العربية غير الأعضاء على تحقيق أمانيها .

٢ — إحترام الاستقلال للدول الأعضاء ، وعدم التدخل فى نظم حكمها ، وتمثيلها جميعاً على قدم المساواة فى أجهزة الجامعة ، وألا تلتزم أى منها إلا بما توافق عليه من قرارات .

٣ — عدم الالتجاء إلى القوة فى فض المنازعات بين الدول الأعضاء ، ووساطة مجلس الجامعة فيما ينشب من منازعات بينها بأغلبية الآراء مـــع استبعاد الدول المتنازعة . والوساطة بالوضع الدولى إختيارية ولا تلزم الدول الأعضاء بنتائجها ، والتحكيم الالزامى فى المنازعات التى لا تتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها حين يلجأ المتنازعون إلى المجلس ، والعمل المشترك بشرط الإجماع فى قمع

العدوان الأجنبي على أى دولة عربية ، وكذلك فى قمع العدوان الواقع من دولة عربية على أخرى مع استبعاد صوت الدولة المعتدية .

٤ — التعاون مع الهيئات الدولية لكفالة الأمن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

٥ — إيداع الدول الأعضاء الأمانة العامة للجامعة نسخاً من المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع غيرها من الدول أعضاء الجامعة أو غيرها .

٦ — حق كل دولة فى الانسحاب من الجامعة مع إبلاغ مجلس الجامعة عزمها قبل تنفيذه بسنة .

٧ — حق الدول الأعضاء الراغبة فى تعاون أوثق أن تعقد من الاتفاقات مايحقق رغبتها . ويلاحظ على هذه المبادىء ما يأتى :

(١) العموم والافتقار إلى التفصيل والتخطيط العلمى الوثيق فى سبيل الهدف القومى الأسمى ، مادام المتعاقدون قد اتخذوا الجامعة خطوة مرحلية ، ولم يأتوا بها نتيجة لعنوان مباحثاتهم : الوحدة العربية ، وإنما اكتفوا بتأييد الرغبة فى السعى فى سبيل هذه الوحدة .

(٢) عدم إنشاء الأجهزة التنفيذية اللازمة للجامعة سواء بالنسبة لدفع العدوان أو الوساطة أو التحكيم فى فض المنازعات ، أو مواجهة الدول غير الملتزمة بواجبات الميثاق ، أو متابعة قرارات الجامعة . وبهذا زاد العموم وعدم الالتزام ضعفاً على ضعف .

لكن الاتجاه الحذر الذى ساد واضعى الميثاق بالنسبة لاعتبار الجامعة أشبه ما يكون بمؤتمر دائم ، لا بهيئة ذات كيان مستقل عن كيانات دولها الأعضاء . هذا الاتجاه الذى أخرج الميثاق ، لم يلبث أن غلبه الرأى العام العربى ، بحكم العنوان الذى وضع الميثاق من تحته ، وإجماع الأحزاب والحكومات العربية على تأييد الجامعة ، ومحاولة التقرب إلى الجماهير عن طريق هذا التأييد .. ولهذا جدت أمور أكملت هذا النقص فى مبادىء الميثاق بقرارات واتفاقات عربية متعاقبة ، وإن لم يستطع هذا الاستكمال النظرى أن يبلغ هدفه من وحدة العمل العربى السليمة الفعالة .

ويكفى أن نشير فى ذلك إلى ما يأتى :

١ — بدأت الجامعة تمارس مهامها على وجه لم ترتح له القوى الأجنبية ذات النفوذ فى المنطقة وخاصة بريطانيا ، مما جعل الحكومة البريطانية تتجاهل الجامعة ، ولا تجيب عما تتلقاه من رسائلها . وفى ٢٩ من ديسمبر (كانون أول) لعام ١٩٤٥ ، قرر مجلس الجامعة أن يبلغ الأمين العام للجامعة مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا رد المجلس على بيانه بشأن فلسطين ، دعماً لموقف الجامعة . ووافقت الدول أعضاء الجامعة على أن تطلب من الحكومة البريطانية اعتبار رسائل الأمين العام للجامعة تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة ، كأنها صادرة من جميع الدول الأعضاء ، وأجابته بالأسلوب الذى يتبعه فى إبلاغها . وجاء فى رسالة وزير خارجية مصر إلى سفير بريطانيا بالقاهرة ، فى ٤ من مايو (أيار) لعام ١٩٤٦ « أن هذه الجامعة هيئة دولية تتمتع بشخصية مستقلة عن الدول الأعضاء فيها لتحقيق الأغراض التى حددها الميثاق ... وأود أن أوضح أيضاً أن الجامعة قد اتخذت من جهتها الإجراءات التى جرى عليها العرف الدولى لتأكيد شخصيتها وكيانها النظامى المستقل ... وأنه مما يسر الحكومة الملكية أن تعلم أن هذه هى أيضاً وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية وأنه فى هذه الحالة ، ستنشأ علاقات دبلوماسية مباشرة مع الجامعة رسميا فى حدود اختصاصاتها المحددة بالميثاق » . فالقول بأن للجامعة شخصية مستقلة عن الدول الأعضاء ، والدعوة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مباشرة معها ، وهى دعوة لم تتحقق — ذلك يضفى على الفهم العربى الرسمى للجامعة فى بداية عهدها ، ما عجز ميثاق الجامعة عن تسجيله ، ومالم يثبت للأحداث والتطورات .

٢ — نص القرار الأول لمجلس الجامعة فى دورته الأولى، فى الرابع من يونيه (حزيران) لعام ١٩٤٥ ، على ما يأتى :

« إن أى مؤتمر دولى يعقد لحل النزاع بين سورية ولبنان من جهة ، وفرنسا من جهة أخرى يجب أن تمثل فيه جامعة الدول العربية »

ونص القرار الثانى للمجلس ، فى السادس من ذات الشهر، على أن يتخذ المجلس «التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة لدفع الاعتداء الفرنسى »

وبهذا دخلت الجامعة دور الممارسة أقوى مدخل فى المجالين السياسى والعسكرى .

٣ — قرر مجلس الجامعة ، فى ١٢ من يونية (حزيران) لعام ١٩٥٠ ، الموافقة على الرد الذى أعدته اللجنة السياسية للجامعة على التصريح الثلاثى ، الصادر فى ٢٥ من مايو (أيار) لعام ١٩٥٠ ، بشأن تدخل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا فى تسليح الشرق الأوسط ، والعمل داخل الأمم المتحدة وخارجها فى النزاع العربى الاسرائيلى . وجاء فى الرد العربى ما يأتى : « ولا شك أنه على عاتق الدول العربية منفردة ، ومجتمعة كمنظمة إقليمية بالمعنى المقصود فى المادة الثانية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، تقع المسئولية الأولى فى المحافظة على السلم والاستقرار فى منطقتها . ولا تستطيع حكومات الدول العربية أن تسلم لدولة أخرى أو لعدد من الدول تعمل خارج الأمم المتحدة بحق البوليس الدولى فى هذه المنطقة . . . » .

ويبين من هذا القرار ما يأتى :

(أ) حمل الدول العربية ، فى نطاق الجامعة ، مسئولية العمل لكفالة السلام فى منطقتها والدفاع عنها بوصفها منظمة إقليمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

(ب) معارضة أن يكون لأى دولة أجنبية حق التدخل فى شئون المنطقة العربية

وبهذا توحدت السياسة العربية بالنسبة لهذا الموقف الأساسى فى مجال السيادة الإقليمية المشتركة .

٤ — على أن الدبلوماسية العربية المشتركة قد استكملت مقوماتها فى المجال القومى بموافقة مجلس الجامعة على مشروع معاهـــدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية فى ١٣ من إبريل (نيسان) لعام ١٩٥٠ ، والتوقيع عليها فى ١٧ من يونيه (حزيران) التالى . . . وقد توفرت بأحكامها أسباب العمل العربى المشترك سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، وانطوت على تعديل أساسى فى ميثاق الجامعة بالموافقة على أغلبية الثلثين والتزام جميع الدول الاعضاء بالقرارات . وهذه أحكامها الأساسية :

(أ) تأكيد الحرص على استقرار الأمن والسلام والعزم على فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، سواء فى علاقات الدول العربية فيما بينها ، أو بالدول الأجنبية.

(ب) اعتبار أى اعتداء مسلح على دولة عربية أو قواتها اعتداء على الدول العربية كلها ، تلتزم جميعها بالمبادرة إلى معونة المعتدى عليها ، واستخدام جميع الوسائل فى رد العدوان بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة ، وأن تخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بالأمر .

(جـ) التشاور عند تهديد سلامة أراضى إحدى الدول المتعاقدة ، وتوحيد الخطط والتدابير الوقائية فى حالة خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة.

(د) إعداد الخطط العسكرية المشتركة لمواجهة الاحتمالات واتخاذ الاجراءات اللازمة لانتقال القوات من بلد إلى بلد . وغير ذلك من التسهيلات .

(هـ) تنظيم قوات الدول المتعاقدة ، وتعيين الحد الأدنى لكل منها ، وزيادة كفايتها وتدريبها ، وتبادل الخبرات والمعلومات وإجراء مناورات مشتركة .

(و) التعاون فى دعم المقومات العسكرية الخاصة والجماعية حسب حاجات كل دولة ومواردها .

(ز) تأليف مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع ، والهيئة الاستشارية من رؤساء الأركان ، واللجنة العسكرية الدائمة من ممثلى رؤساء الأركان .

(ح) أن يؤلف مجلس اقتصادى من وزراء الاقتصاد ، تحقيقا للتعاون فى دعم اقتصاديات الدول الأعضاء .

(ط) التزام جميع الدول الأعضاء بالقرارات التى تصدر بأغلبية الثلثين .

(ك) أن لا تعقد أى من الدول الأعضاء اتفاقا أو تسلك مسلكاً يجافى أحكام هذه المعاهدة .

(ل) أن تصبح المعاهدة نافذة لدى المصدقين عليها بعد خمسة عشر يوماً من إيداع أربع دول الأمانة العامة للجامعة وثائق التصديق .

وإذا كانت العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العناصر الأساسية فى بناء السياسة الوطنية والقومية والدولية ، فلم يكن بدّ من توجيه العناية إليها على الوجه الذى أشرنا إليه قبلا .

وكما سبق كانت أهم اتفاقية وأبعدها شأواً ، من الناحية النظرية ، هى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٥٠ . ومع التطور تبينت الحاجة فى عام ١٩٥٨ إلى إسباغ كيان ذاتى على المجلس الاقتصادى استقلالا عن إتفاقية الدفاع المشترك . واستطراداً فى مجال الاستكمال للاتفاقيات الاقتصادية دعما للعلاقات العربية ، وضعت الجامعة اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دولها الأعضاء تمهيداً لحرية التجارة بين الدول العربية ، وأساساً للسوق العربية المشتركة . وقد وافق مجلس الجامعة على الاتفاقية فى سبتمبر (أيلول) لعام ١٩٥٣ وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من ٢٥ / ١/١٩٥٥ وكذلك أبرمت اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة . وتستهدف تسهيل عمليات تحويل العملات جزءا متمما لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى.وقد أقرها مجلس الجامعة فى سبتمبر١٩٥٣ وتم سريانها منذ ديسمبر ١٩٥٣ . والاتفاقية الثالثة هى الاتفاقية الخاصة بإنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادى . والاتفاقية الرابعة اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وقد أصبحت سارية المفعول منذعام ١٩٦٥ . وقامت منظمةالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، وان بعدد محدود من الدول وبطاقات مقيدة .

وفى مجال البترول أبرمت فى نطاق الجامعة ثلاث اتفاقيات أساسية..إتفاقية بانشاء الشركة العربية لخطوط أنابيب البترول ، واتفاقية بانشاء الشركة العربية لناقلات البترول ، واتفاقية تنسيق السياسة البترولية بين البلاد العربية . والهدف من هذه الاتفاقات تغطية مجال الخدمات البترولية وتوفير الأموال العربية ، وتحرير

البلاد العربية من الاعتماد على المؤسسات الأجنبية ، وما يفرضه هذا الاعتماد من قيود التبعية .

وفى المجال القانونى أبرمت فى نطاق الجامعة تسعة اتفاقات ، هى على التوالى :

الإعلانات والإنابات — تنفيذ الأحكام — تسليم المجرمين — جنسية أبناء الدول العربية المقيمين فى بلاد غير التى ينتمون إليها بأصلهم — مزايا وحصانات جامعة الدول العربية — الجنسية — المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة — المنظمة الدولية للعلوم الإدارية — ملحق باتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية .

وفى المجال الثقافى لعل أهم ما حققته الجامعة هو إبرام إتفاقية الوحدة الثقافية العربية فى بداية عهدها ، ثم دعمها ووضع دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حين صدر بها قرار مجلس الجامعة فى مايو (أيار) لعام ١٩٦٤ بعد أن أقرها المؤتمر الثانى لوزراء التربية والتعليم فى بغداد قبل ذلك فى فبراير (شباط) من ذات العام .

وفى مجال المواصلات ، أبرم فى نطاق الجامعة عدد من الاتفاقات التى تحقق مزيداً من الارتباط العربى : الاتحاد البريدى العربى — اتفاقية اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية — إنشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية — منح الحريتين الجويتين الأولى والثانية للطائرات المدنية العربية — الشركة العربية للملاحة البحرية .

ويضاف إلى هذا ما قرره مجلس الجامعة من تنسيق التمثيل الدبلوماسى العربى وتوزيعه على البلاد جميعاً ، واعتبار أى ممثلية عربية معبرة عن وجهة النظر العربية كلها ، وعقد اجتماعات دورية للسفراء العرب فى العواصم الأجنبية باشتراك مكتب الجامعة حيثما وجد ، لتنسيق مواقف السفراء العرب تجاه القضايا العربية واتخاذ ما تقتضيه المواقف من إجراءات مشتركة ، وإنشاء جهاز إعلام مركزى فى الجامعة ومكاتب فى عدد من العواصم الأجنبية للتعريف بوجهة النظر العربية فى القضايا والشئون القومية ، ووضع مخططات إعلامية متكاملة فى ذلك ،

واجتماعات الوزراء المعنيين فى شئون التربية والثقافة والإعلام والشئون الاجتماعية والعمل والصحة والمواصلات والبترول وغيرهم ، فضلا عن اجتماعات الفئات المختلفة وأصحاب المهن فى البلاد العربية المختلفة لوضع الخطط المشتركة فى مختلف الميادين حسبما يقتضيه التعاون .

ومن ذلك كله يبين أن السياسة العربية المشتركة قد استكملت فى المجال القومى جميع أسباب التوحيد من ناحية التقدير والتشريع ..

وبالنسبة للسياسة العربية فى المجال الدولى فقد أشرنا قبلا إلى الاتجاه العربى نحو السياسة المستقلة فى بداية الحرب العالمية الثانية . ومع أن الدول العربية قد أعلنت الحرب على المحور رسميا قبل أن تضع الحرب أوزارها ، وساهمت مع الحلفاء فى بناء الأمم المتحدة ، فقد ظل هذا الاتجاه قائما ... وقد ظهر على أتمه حين اشتد النزاع بين مصر وبريطانيا وخذلت الدول الغربية فى ٥ من سبتمبر (أيلول) لعام ١٩٤٧ طلب مصر فى مجلس الأمن الجلاء البريطانى عن أراضينا وأيدته الدول الشرقية رغم تباعد الدول العربية عنها ، كما خذلت الدول الغربية قضية فلسطين فى ٢٩ من نوفمبر (تشرين الثانى) لذات العام .. وقد حلل الموقف المغفور له الدكتور محمد حسين هيكل رئيس وفد مصر لدى الدورة الثانية للأمم المتحدة فى تقريره عن تلك الدورة ، فأشار إلى أن كثرة الدول الصغرى والمتوسطة كانت تدور فى فلك غيرها . وتساءل عن موقف مصر فى هذا المعترك بعد أن أيد الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية طلبها من مجلس الأمن تأييد الجلاء عن أراضيها ، وخذلتها بريطانيا وأمريكا وسائر الدول الغربية ، ثم ناصبت الدول الغربية العرب جميعاً العداء فى قضية فلسطين ؟ ! ثم قال :

« لم يكن تحديد موقف مصر من المعسكرين يسيراً . فهب حربا وقعت بالفعل ، فكيف نحدد موقفنا من هذه الحرب ؟ ! أتنصر مصر العسكر الغربى ، وفيه انجلترا التى تنكرت لمصر ما تنكرت ؟ ! أتقف موقف الحياد يومئذ ، وليكن ما يكون ؟ !

ولكن وقوع الحرب أمر مشكوك فيه من جهة ، وله ظروفه وملابساته

— يوم حدوثه — من جهة أخرى . أفلا يحسن أن يكون موقفنا اليوم موقفا مستقلا مؤيدا لمبادىء الميثاق تأييداً مطلقا ، حرصاً على هذه المبادىء وما ترمى إليه من صيانة السلام العالمى ! ذلك ما استقر عليه الرأى ، منذ كانت المسألة اليونانية تناقش فى اللجنة السياسية ؛ وذلك ما سار عليه وفد مصر — من بداية الدورة إلى نهايتها — فى كل مسألة لم يكن لمصر فيها سياسة محددة .

انتهى وفد مصر إلى هذا الرأى ، وهو على بينة من الموقف الدقيق الذى ينشأ عنه . فالحياة الدولية تتشابك فيها تشابكا يقتضى الحرص على إقامة صلات المودة مع الدول جميعاً قدر المستطاع ، ولكن صلات المودة إذا لم تقم على أساس من تبادل الاحترام ، وحسن الجوار والحرص على العدل ، جهد الطاقة ؛ وإذا هى قامت على تحكم القوى فى الضعيف ، والغنى فى الفقير ، ومن يملك المال فى من يحتاجه — انقلبت نفاقا تدارى به الدولة التى تقبل التحكم مذلتها وهوانها . ولا نزال نحن أبناء الشرق نأبى المذلة والهوان والتحكم ، رغم طول الزمن الذى خضعنا فيه كارهين لألوان التحكم والعسف .

ولقد حاولت مصر أمام مجلس الأمن أن تصل إلى حق ، فلم تقدر ، وأرادت الدول العربية فى مسألة فلسطين أن تصل إلى حل فلم تقدر . فليكن موقفها موقف الصائح فى وجه الظلم والظالمين ، فذلك خير من أن تسلم عنقها طائعة لهؤلاء الظالمين ... »

وفى مطلع عام ١٩٥١ حين تأزم الموقف ، واشتد الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية ظاهراً على أتمه فى مشكلة كوريا ظهوراً يهدد السلام العالمى — برزت عناية الجامعة العربية بالشئون الدولية على أتمها ، كما تجلى تمسكها بميثاق الأمم المتحدة واعتصامها بمبادئه ومقاصده ، مع ميل إلى عدم الانحياز ...

وقد عبرت عن ذلك فى وضوح إذ أصدر مجلس الجامعة فى ٢ من فبراير (شباط) لعام ١٩٥١ بشأن قضية السلام الدولى بياناً جاء فيه :

« والدول العربية — تجدد فى هذه الظروف الإعراب عن إيمانها بمبادىء الهيئة

الدولية وبأهدافها السلمية النبيلة كما تضمنها الميثاق ، فالميثاق يرسم للهيئة أسمى المبادىء ...

« وهو يلح فى تحريم الحرب والدعوة إلى صيانة السلام » ويتضمن الأحكام المفصلة لفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

« وهو يسلم لجميع الأمم بحق الدفاع الشرعى عن نفسها منفردة ومجتمعة، وهو يؤكد مبدأ عدم التفريق فى السيادة بين الأقوياء والضعفاء، فيقضى بالمساواة التامة بين جميع الأعضاء ...

« ولا يتأتى تحقيق مبدأ المساواة فى السيادة والدول الكبرى لاتزال ماضية فى سياسة التدخل بشتى الصور والأشكال فى شئون الدول الصغرى »

ويهم الجامعة العربية أن تعلن أنها من جانبها تجعل شعارها الذى لا تتحول عنه الاستمساك بمبادىء الأمم المتحدة والعمل فى نطاقها دون تحيز لإبعاد شبح الحرب المخيف .

وأكدت الجامعة العربية هذه المعانى فى مناسبات عدة على لسان مجلسها مجتمعا وعلى لسان دولها الأعضاء منفردة .

وهى لا تنسى فى مقام التأكيد لاحترام ميثاق الجامعة التأكيد لاحترام ميثاق الأمم المتحدة سواء بسواء .. ولا تنسى فى مقام العناية بقضايا الدول الأعضاء العناية بقضية السلام العالمى، إذ ترى أن هذا السلام هو الوسيلة لازدهار منطقتها وتحقيق سياستها السلمية الرامية إلى الإنشاء والتعمير ، ورفع مستوى المعيشة للشعوب العربية .

وقد أفصحت عن ذلك قرارات مجلس الجامعة فى مناسبات كثيرة ...

وفى مؤتمر باندونج اشتركت الدول العربية أعضاء الجامعة فى جميع أعماله ، ووافقت على قراراته الصادرة فى ٢٤ من أبريل (نيسان) لعام ١٩٥٥ ، وهى تأييد التعايش السلمى وقضايا الحرية ومكافحة الاستعمار والعنصرية ، وحظر التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية وتحريم تجاربها ، ودعم مبادىء الأمم المتحدة والتعاون الآسيوى الأفريقى فى مختلف المجالات ...

وأيدت قرارات القمة العربية فى عامى ١٩٦٤، ١٩٦٥ سياسة عدم الانحياز ، والتزمت الدول العربية كلها بهذه السياسة فى مؤتمر عدم الانحياز الثانى بالقاهرة فى أكتوبر (تشرين الأول) لعام ١٩٦٤ .

أما السياسة العربية فى المجال الآسيوى الأفريقى ، فقد كانت سياسة التضامن التام والتعاون المخلص فى مختلف الميادين ...

وقد ظهر التعاون الآسيوى الأفريقى فى قضية استقلال أندونيسيا ومؤازرة دول الجامعة العربية لها فى عام ١٩٤٦، ثم ظهر حين عرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة ، وتصدى للدفاع عنها مندوبو بعض الدول الآسيوية فى حماس لايقل عن حماس العرب لها .

واتصلت من بعد ذلك الاجتماعات بين مندوبى الجماعة الآسيوية الأفريقية لدى الأمم المتحدة ، يتبادلون وجهات النظر فيما يعرض على الهيئة من قضايا تعنيهم خاصة ، أو تعنى مبادىء الحرية والعدالة التى يدعون إلى احترامها .

كما وثقت الدول العربية روابطها بسائر الدول الآسيوية الأفريقية ورفعت تمثيلها السياسى لديها .

وقد عبر مجلس الجامعة العربية عن ذلك كله فى قراره الصادر بجلسة ٢١ يناير (كانون الثانى) سنة ١٩٥٤ وقد جاء فيه :

« يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

« تداولت اللجنة السياسية فى الروابط الوثيقة القائمة بين دول الجامعة العربية وباقى دول المجموعة الآسيوية الأفريقية ، واستعرضت مراحل التعاون الصادق الذى ساد هذه المجموعة خصوصاً فى معالجة القضايا التى عرضت على الأمم المتحدة فى دوراتها المختلفة .

وقد قررت اللجنة السياسية تمكيناً لهذه الروابط ما يأتى :

١ — أن تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسى لدى دول المجموعة الآسيوية.

٢ — تبادل الوفود السياسية بغية تعزيز صلات الود والتعاون فى الميدان

السياسى إلى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية .

٣ — رجاء الأمانة العامة دراسة جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقات بين دول الجامعة العربية والمجموعة الآسيوية الأفريقية ، بما فى ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عال .

« وترى اللجنة أن تنهج دول الجامعة نفس هذه الخطة بالنسبة إلى العلاقات مع دول المجموعة اللاتينية » .

وتظهر عناية الجامعة العربية بالتعاون الآسيوى الأفريقى على أتمها فيما أصدره مجلسها من قرارات خاصة بالمساعدة على نشر اللغة العربية فى الباكستان فى عام ١٩٥٢ .

وقد والت الجامعة العربية بذل مساعيها لدى مجلس الأمن والدول المحبة للسلام لنصرة الحقوق الاندونيسية . واشتركت فى المؤتمر الآسيوى بدلهى الجديدة فيما بين ٢٠ ، ٢٩ يناير (كانون الثانى) سنة ١٩٤٩ . تعبيراً عن تضامنها مع دول شرقى آسيا فى سعيها لدعم استقلالها والنهوض بواجبها فى المجال الدولى .

وحين طالبت أندونيسيا بعد ذلك بضم إيريان الغربية إلى أراضيها أيدتها الجامعة العربية فى هذا الطلب .

ولما كانت الروح التى اتسمت بها أعمال الجامعة العربية منذ نشأتها هى نصرة قضايا الاستقلال والحرية ، فقد تدخلت الجامعه فى مسألة فيتنام عندما هبت للدفاع عن استقلالها ، وطلبت حكومة فيتنام الديموقراطية هذه المساعدة فى كتاب أرسلته إلى رؤساء حكومات دول الجامعة العربية جاء فيه ما نصه : « وإنا لنرجو أن يوقف تدخلكم المجيد الفعال آلام شعب فيتنام فى أقرب وقت ممكن . وهو شعب مستعد دائماً لفض النزاع بالطرق السلمية ، وللتعاون فى المساواة مع فرنسا ومع جميع دول العالم الديموقراطى الأخرى . وباسم شعب وحكومة فيتنام نرجوكم أن تتقبلوا وافر شكرنا على ما أبديتموه من عطف على قضية فيتنام » . وأصدرت دولها تعليماتها لوفودها فى الأمم المتحدة للاستعداد لتأييد قضية فيتنام عند عرضها على الأمم المتحدة .

على أن التعاون الآسيوى الأفريقى بلغ ذروته فى مؤتمر باندونج الذى تحددت فيه الأهداف الايجابية السلمية الداعية إلى حرية الشعوب والتسوية بين العناصر والناس وسلامة وأمن العالم ومبدأ المعايشة السلمية بين المعسكرات المذهبية المتناحرة ، فكان فوزاً مؤزراً لمبادىء العدالة والحرية والسلام .

وأكدت ذلك قرارات مجلس الجامعة بشأن دعم التعاون العربى الاقتصادى والثقافى مع الدول الآسيوية الأفريقية ...

وبلغ التعاون الآسيوى الأفريقى مرحلة منظمة بالاجتماعات المتصلة لمندوبى المجموعة الآسيوية الأفريقية لدى الأمم المتحدة ، واشتراك ست من الدول العربية فى منظمة الوحدة الأفريقية ، والالتزام العربى بتأييد المرشحين الآسيويين الأفريقيين لدى الأمم المتحدة بعد المرشحين العرب ...

وكان من السياسة العربية المقررة أيضاً العمل لدعم الروابط بالدول اللاتينية ، وبسائر الدول التى تؤازر القضايا العربية وفى مقدمتها قضية فلسطين . وقد أكدت سياسة القمة العربية ذلك ...

هذه هى الدبلوماسية العربية المشتركة المقررة فى نطاق الجامعة العربية ، فى المجالات القومية والآسيوية الأفريقية والدولية ، فهل نفذت على وجهها الصحيح ، وهل كان الواقع السياسى العربى يطابق السياسة المقررة نظرياً ؟ ذلك ما نحاول الإجابة عنه ...

رابعاً — الدبلوماسية العربية فى مجال التطبيق

كان التضامن العربى قاعدة أساسية فى السياسة العربية المشتركة ، وقد أكد كل من بروتوكول الاسكندرية المؤلف لمبادىء جامعة الدول العربية فميثاق الجامعة فى فقرتهما الأولى ، هذه القاعدة بالنص على توطيد الروابط العربية وتدعيمها ، سبيلا لكفالة الخير العام والمصالح المشتركة ، وتأمين المستقبل ، وتحقيق الأمانى..

وإذ كان ذلك أمراً لامرية فيه ، فقد سار التطبيق للسياسة العربية المشتركة

مع التضامن العربى ، فى جميع المراحل ، قوة وضعفاً ، ففى المرحلة الأولى للجامعة الممتدة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٩ ، حيث كان التضامن لا تكدره أسباب الخلاف الصاخب ، تحقق التطبيق للسياسة العربية المشتركة تحققاً مرموقاً بالقياس إلى أحوال البلاد العربية حينذاك ..

فى هذه الفترة وقفت الجامعة ودولها الأعضاء ضد الوجود الفرنسى فى سورية ولبنان حتى انتصروا ، وعارضت الجامعة سياسة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى قضية فلسطين ، وفندت تصريحات الرئيس الأمريكى ترومان ووزير الخارجية البريطانى بيفن المظاهرة للصهيونية ، وطالبت باستقلال ليبيا أو إسناد الوصاية عليها الجامعة العربية حتى تمارس الاستقلال ، ومضت فى سياستها حتى استقلت ليبيا بفضل نضال شعبها والتضامن العربى معه ، وعارضت حركات العنف الفرنسية فى بلاد المغرب ، وأشركت السلطنة المغربية فى لجان الجامعة . ورحل الأمين العام الأول إلى باريس ولندن ونيويورك ، حيث اجتمع بكبار المسئولين فيها تأييداً للقضايا العربية ، وتدخل فى جميع المواقف العربية ، بل فى حل خلافات بعض الدول الأعضاء مع غيرها مثـــل الخلاف السعودى الإيرانى . وعالجت الجامعة قضية فلسطين فى أزمتها الأولى الممتدة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٩ ، وتولت جميع شئونها فى النطاق الداخلى الفلسطينى ، وفى النطاق القومى وفى نطاق الأمم المتحدة ، وفى نطاق العمل الدفاعى العسكرى المشترك ، وفى الهدنة واتفاقاتها حتى بروتوكول لوزان فى ١٢ من مايو (آيار) لعام ١٩٤٩ .

ثم أخذت قاعدة التضامن العربى تهتز ، وأخذت الدبلوماسية العربية المشتركة تضعف تبعاً لذلك . وكان مرجع الاهتزاز آثار الهزيمة التى ألمت بالعرب فى عام ١٩٤٨ ، ومحاولات إقامة حلف دفاعى عربى مرتبط بحلف الأطلسى ومبتدىء بالعراق وسورية ، وما نشب من خلاف بين العراق ومصر ، انعكس على موقف العراق من الجامعة فهاجمتها واتهمت أمينها العام بالخضوع لمصر ، ثم الخلاف حول ضم الأردن الضفة الغربية إليها خلافاً قسم الجامعة إلى قسمين ، أحدهما يضم مصر وأربع دول أخرى ، والآخر يضم العراق والأردن ، حتى عجزت الجامعة عن حسم الموقف ولاذت بالصمت ..

ثم أخـــذ العرب يراجعون موقفهم وضرورة تضامنهم مواجهه للتحديات الأجنبية والوجود الإسرائيلى العدوانى ، ولهذا أتموا فى المرحلة الثانية وضع معاهدة الدفاع العربى المشترك على أسس قوية مستقلة ، وحاولوا العمل متضامنين فى المجالين السياسى والدفاعى وغيرهما .. لـكن ما نشب حول حلف بغداد ، فى نهاية عام ١٩٥٤ ، من صراع سياسى وإعلامى أوهن قاعدة التضامن العربى ، وامتد إلى عام ١٩٥٦ حيث العدوان الثلاثى ، وحيث وقفت الجامعة بمعزل عن أحداثه وأسراره ، ولم يتيسر للجامعة ودولها أن تشارك فى مواجهته على مثال ما شاركت فى عدوان ١٩٤٨ ..

وكان لا بد للتضامن العربى أن يظهر من بعد العدوان الثلاثى ، لهـذا نجحت المعارضة العربية لمشروع ايزنهاور الذى حاولت فيه أمريكا أن تحل محل بريطانيا وفرنسا فى منطقة الشرق الأوسط ، وأخذت مبادىء السياسة العربية المشتركة تطبق من جديد فى هذه المرحلة الثالثة ..

لـكن هـــذه المرحلة لم تطل فحدث أحداث عام ١٩٥٨ فى سورية ولبنان والأردن والعراق ، وموقف تونس من الجامعة إثر دخولها ، والخلاف الشديد بين الدول العربية التى توزعتها المسالك والاتجاهات ، فجمدت الجامعة وجمد العمل العربى المشترك معها .

ثم لم يلبث العرب أن عادوا إلى السياسة العربية المشتركة ، فى مرحلة جديدة من مراحل حياتهم وعلاقاتهم غير المستقرة ، وذلك فى مواجهة التحدى الإسرائيلى الجديد بالعزم على تحويل مجرى نهر الأردن ، تمكينا للعدوان ، وحرمانا للعرب من مياههم التاريخية ...

وفى هذا المجال وجدت الدول أعضاء الجامعة ضرورة العودة إلى مبادىء الجامعة ، وتوجيه العناية الأولى إلى دعم التضامن العربى ، والحاجة إلى تعديل ميثاق الجامعة فى سبيل ذلك ...

ومن هنا أصدر وزراء الخارجية، مجتمعين فى اللجنة السياسية للجامعة ، قراراً

تحت عنوان « تعزيز التضامن العربى وتنظيمه » وافق عليه مجلس الجامعة فى اجتماعه يوم ٢٥ من أغسطس (آب) لعام ١٩٦٠ وهذا نصه :

« تداولت اللجنة السياسية فى الشئون العربية عامة ، وتعزيز التضامن العربى وتنظيمه ، فى جو مشبع بالود والاخاء .

وتمشيا مع روح التضامن والتصميم على العمل المشترك بين الدول العربية ، رأت ضرورة اتخاذ كل ما من شأنه أن يؤدى إلى توثيق العلاقات بينها .

ولما كانت الدول العربية حريصة كل الحرص على صيانة استقلالها وسيادتها والقضاء على كل ما يعرقل سيرها نحو تحقيق الأهداف المشتركة التى اتفقت عليها منذ تأسيس الجامعة العربية ، كما وردت فى مقدمة ميثاقها .

واستذكارا لما نص عليه ميثاق الجامعة ، بوصفها أداة لتنظيم التعاون العربى ودعم التضامن بين دولها الأعضاء ، فى مادتيه الثانية والثامنة .

وبعد الاستماع إلى بيانات رؤساء الوفود المعبرة جميعها عن تصميم حكوماتهم الأكيد على تعزيز التعاون بين البلدان العربية بصورة عملية فعالة ، من شأنها إزالة ما يشوب العلاقات الأخوية بينها ، وكل الأسباب التى قد تعكرها .

تقرر ما يأتى :

أولا :

(أ) وجوب مضاعفة الجهد لاستمرار قيام جو من الود والتفاهم التامين ، وضرورة تجنب الاتهامات وكل عمل أو قول من شأنه الاساءة إلى العلاقات الأخوية بين البلدان العربية وخاصة ما ينشر فى الصحف والإذاعة ، ووجوب اللجوء للجامعة العربية كلما لزم الأمر لتصفية ما قد يطرأ من خلافات بين أعضائها .

(ب) تأكيد إلتزام قواعد القانون والعرف الدوليين وتقاليد المروءة العربية فى شأن اللجوء السياسى ، وما يستتبعه من وجوب إمتناع اللاجىء عن القيام بأى

نشاط يعكر علاقات البلدان العربية الشقيقة بعضها مع بعض وحرمان من يخالف ذلك من حق اللجوء .

ثانياً :

(أ) تأكيد التمسك بمبادىء ميثاق الجامعة العربية نصاً وروحاً وخاصة ماتضمنته المادتان الثانية والثامنة منه .

(ب) وجوب المزيد من التعاون الايجابى المخلص بين أعضاء الجامعة العربية وتوسيع نطاق العمل المشترك فى القضايا العربية:السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية .

(جـ) تعزيز جهود الدول العربية وتوحيدها وتنسيقها ، من أجل مساعدة البلدان العربية التى مازالت رازحةتحت السيطرة الأجنبية،والقيام بالعمل الايجابى البناء فى سبيلها على الصعيدين العربى والدولى .

(د) العمل على تدعيم الجامعة العربية وجعلها أكثر مقدرة فى ميدان التعاون العربى والدولى

(هـ) بحث موضوع تعديل ميثاق الجامعة وفقا لقرار المجلس فى الدارالبيضاء بتاريخ ٨ / ٩ / ١٩٥٩ .

وتبعه قرار آخرعظيم الدلالة أصدرته اللجنة السياسية وأقره المجلس بعد ثلاثة أيام من صدور القرار الأول هذا نصه :

«بحثت اللجنة السياسية الجوانب المتبقية من قضية فلسطين، كما وردت فى الباب الثالث من جدول أعمال المجلس وهى :

(أ) إعادة تنظيم الشعب الفلسطينى وإبراز كيانه شعباً موحداً .

(ب) إنشاء جيش فلسطينى فى الدول العربية المضيفة .

« وبالنظر للمرحلة الحالية الخطيرة التى تجتازها القضية الفلسطينية ،ومواجهة لما هنالك من مؤامرات يتسع مداها ، تقوم بها الصهيونية السياسية العالمية ، ومن يساندونها لتصفية قضية فلسطين :

١ — تؤكد اللجنة من جديد أن الشعب العربى الفلسطينى ، هو صاحب الحق الشرعى فى فلسطين، له أن يعمل لاسترداد وطنه بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية .

٢ — كما تؤكد أن على الدول العربية أن تحافظ على الشخصية الفلسطينية وتجانب كل مايؤدى الى إذابة هذه الشخصية . حتى اذا ما استرد الشعب الفلسطينى وطنه وحقوقه ، أمكنه أن يمارس هذه الحقوق ممارسة صحيحة كاملة .

٣ — وكذلك تؤكد وجوب تمكين الشعب الفلسطينى من خدمة قضيته والدفاع عن حقوقه بصورة أكثر فعالية .

٤ — ترى اللجنة أن الظروف أصبحت أكثر ملاءمة لقيام الأمين العام بتشكيل اللجنة التى قرر المجلس تشكيلها بجلسته المعقودة يوم ٢٩ / ٢/ ١٩٦٠ . وترجو أن يقوم الأمين العام بذلك ، وأن تباشر اللجنة عملها فتضع مخططاً شاملا لاسترداد فلسطين، بما فى ذلك الموضوعان سالفا الذكر . وتقدم تقريرها إلى المجلس فى أقرب وقت ».

لكن هذه المرحلة ، رغم ماتم فيها من تخطيط سياسى ودفاعى فى قضية فلسطين والاتفاق على إبراز الكيان الفلسطينى . وعلى العمل فى سائر قضايا التحرير العربى — هذه المرحلة لم تدم كذلك طويلا . فقد نشبت أحداث النزاع العراقى الكويتى فى منتصف عام ١٩٦١ . وشغلت الجامعة بإرسال قوات أمن ومراقبة إلى الكويت . وتلتها فى خريف ذات العام أحداث الانفصال بين سورية ومصر وشغلت الجامعة بتبادل العسكريين بين البلدين وتسوية المسائل المعلقة . وتوقف العمل العربى المشترك فى الدفاع وفى تنفيذ المشروع العربى لاستثمار مياه نهر الأردن

مواجهة للمرحلة الأولى من المشروع الاسرائيلى التى كان مقدراً انتهاؤها فى عام ١٩٦٣ . وزاد النزاع العربى ضراوة والعمل العربى المشترك ضعفاً بأحداث الخلاف العربى فى شتورة، فثورة اليمن فى عام ١٩٦٢ .

ولكن الأخطار الصهيونية الاستعمارية تفاقمت، والمرحلة الاسرائيلية الأولى من مشروع المياه العدوانى انتهت . ولهذا كانت دعوة الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٣ من ديسمبر (كانون الأول) لعام ١٩٦٣ ، إلى عقد مؤتمر قمة عربى . واجتمع المؤتمر الأول بالقاهرة فى يناير (كانون الثانى) لعام ١٩٦٤ . والثانى بالاسكندرية فى سبتمبر (أيلول) لذات العام ،والثالث بالدار البيضاء فى سبتمبر (أيلول) لعام ١٩٦٥ .

وبهذه المؤتمرات الثلاثة خطت وحدة العمل العربى خطوات واسعة المدى وأنشئت القيادة العربية الموحدة ، وجيش التحرير الفلسطينى ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وهيئة استثمار مياه نهر الأردن وروافده والتزم الملوك والرؤساء بميثاق التضامن العربى ، وأخذت الخطط العربية السياسية والعسكرية والفنية والاقتصادية تخرج إلى حيز التنفيذ بروح ودفع جديدين ، وتوفر لها الامكانات المالية وشملت التعاون فى جميع الميادين ، ابتداءاً من محو الأمية حتى استخدام الذرة فى الأغراض السلمية .

لكن الأحداث المناوئة لم تكف عن عملها . فكان استفحال النزاع العربى فى اليمن بعد الإخفاق فى المحاولات التى بذلت لحله . وكان الخروج على سياسة القمة ومبادئها والتزاماتها المقررة ، وكان المزيد من التدهور فى العلاقات العربية وتأجيل مؤتمر القمة العربى الذى تقرر من قبل عقده فى الجزائر فى سبتمبر (أيلول) لعام ١٩٦٦ . وكان توقف الخطط العسكرية المشتركة ، وتجمد القيادة العربية الموحدة وتعثر التنفيذ للمشروع العربى لاستثمار مياه نهر الأردن، وكان إتمام التهيد فى هذه المرحلة من مراحل الخلاف العربى للعدوان الاستعمارى الصهيونى فى الخامس من يونيه

(حزيران) لعام ١٩٦٧ ، وكان تمكنه من كسب المعركة الأولى بالدعم الأجنبي والأخطاء العربية ، وجمود الأمم المتحدة إزاءه فى حركة الجزر العالمى لحركة الحرية التى نزلت بها الضربات من داخل البلاد الحديثة الاستقلال ، ومن القوى الاستعمارية التى استيقظت من جديد وأخذت تمارس أشد ضغوطها ، وتستعيد سيرة القوة والعدوان الأولى من خارج المنظمة العالمية وفى تجاهل لميثاقها ومبادئها وقراراتها السابقة .

لكن عدوان الخامس من يونيه وماسبقه من مقدمات كان دافعاً قوياً لوحدة العمل العربى . وحين طلبت الجمهورية العربية المتحدة ، فى يوم ١٦ من مايو (أيار) لعام ١٩٦٧ سحب قوات الطوارىء الدولية ، وحركت قواتها لمواجهة التهديد الاسرائيلى السافر والاستعداد لغزو سورية ، أحدث هذا الإجراء تأييداً عربياً شاملا ، ووقف الشعب العربى فى جميع الأقطار يرقب الأحداث قلباً واحداً وإرادة إجماعية واحدة ..

وفى هذا الجو الذى سادته نذر العدوان ، واتجاه أمريكا وأتباعها من دول الغرب إلى معالجة الموضوع بنفسها مساندة لاسرائيل ، عبر مجلس جامعة الدول العربية عن تضامن الدول العربية بقراره فى العشرين من مايو (آيار)لعام ١٩٦٧ وحركت الجزائر والمغرب والسودان والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية بعض قواتها إلى الجبهتين الغربية والشرقية ، تعبيراً عن التضامن فى مواجهة العدوان .

وحين وقع العدوان الاستعمارى الصهيونى ،فى الخامس من يونيه (حزيران) لعام ١٩٦٧ ، وفى جو الإعداد والتآمر الغادر له، وبعد أن بذلت الدول الكبرى والأمم المتحدة الجهود لمنع العرب من البدء باطلاق النار — تحركت الأمة العربية حكومات وشعوباً ،ونشط العمل العربى المشترك فى مواجهة العدوان الذى كسب معركته الأولى ضد الأمة العربية .

وكان قد عقد اجتماع لوزراء البترول العرب ببغداد فى اليوم السابق للعدوان، عولج فيه الموقف ، واتخذت قرارات بالمقاطعة الاقتصادية والسياسية ومنع البترول عن الدول التى تؤازر العدوان ، ونفذت القرارات أثر العدوان بالنسبة لوقف ضخ البترول كما قطعت دول عربية علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . واجتمع وزراء الخارجية العرب ثلاث مرات لمتابعة الموقف والعمل المشترك فى مواجهة التطورات . وكان أولها بالكويت فى يوم ١٧ من يونيه (حزيران) لعام ١٩٦٧ لبحث الموقف بالنسبة للأمم المتحدة . وكان ثانيها بالخرطوم فى أول أغسطس (آب) لعام ١٩٦٧ لمتابعة البحث على ضوء مواقف الدول فى المنظمة العالمية بعد انتقال الأزمة من مجلس الأمن إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . وكان الثالث بالخرطوم فى ٢٦ من ذات الشهر إعداداً لمؤتمر القمة العربى الذى عقد بالخرطوم فى التاسع والعشرين من شهر أغسطس (آب) ، وانتهت اجتماعاته بقرارات صدرت فى أول سبتمبر (أيلول) لعام ١٩٦٧ حملت فيها الدول العربية مسئولياتها السياسية ، وأكدت توحيد مواقفها فى مواجهة العدوان وما أعقبه من تحديات ودعمت التضامن العربى ، وأنهت مشكلة النزال العربى حول اليمن ، والتزمت السعودية والكويت وليبيا بتقديم الدعم المالى للجمهورية العربية المتحدة والأردن عونا لهما على الصمود فى وجه العدوان .

ويمر النضال العربى ضد الاحتلال الصهيونى والقوى المساندة له بمراحل عديدة ، ويواجه تحديات كثيرة فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية وتتصاعد أعمال العدوان الصهيونى مع تصاعد المقاومة العربية للجيش المصرى فى القنال ، والمناضلين الفلسطينيين مع الجيش الأردنى والقوات العربية الأخرى فى الجبهة الغربية ، فضلا عن أعمال الفداء الفلسطينى النامية داخل الأرض المحتلة .

وتتصل الاجتماعات العربية لمواجهة التطورات فى المجال الداخلى وفى مجال الأمم المتحدة والمحافل الدولية ، ويجتمع مجلس الدفاع العربى المشترك فى نوفمبر (تشرين الثانى) لعام ١٩٦٩ ، لحمل المسئولية كاملة تجاه العدوان والعمل طبقاً

لمعاهدة الدفاع المشترك لتصفية آثاره . ويجتمع من بعده مؤتمر القمة العربى الخامس بالرباط فى العشرين من ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٩ . ومع أن المؤتمر لم ينتج آثاره المرجوة ، فإن العمل العربى يمضى فى سبيله قوة وضعفاً وتتصل المعارك بين القوات العربية وقوى العدوان ، ويتحدث العالم عن بطولة النضال العربى ، وتتجه الآمال نحو النصر .

خامساً — الخلاصة فى مجال التطبيق

وفى إيجاز التطبيق للسياسة العربية المشتركة، يمكن الإشارة إلى ما يأتى :

أولا — أن المجال السياسى كان أنجح المجالات بالنسبة للمواقف العربية فى قضايا التحرير العربى ، والتعاون الآسيوى الأفريقى ، وفى الأمم المتحدة والمحافل الدولية ، ولم تشبه سوى بعض المواقف بالنسبة للقليل من الشئون العربية وبعض الشئون الدولية ، نتاجا طبيعيا لاختلاف الاتجاهات والارتباطات العربية بالشرق بعضاً وبالغرب بعض آخر..

ثانياً — أن المجال العسكرى ظلت السياسة العربية المشتركة فيه غير مكفولة النفاذ ، بحكم خطورته وحاجته إلى الثقة التامة والاعتماد المخلص المتبادلين بين الدول الأعضاء . ولهذا ظل يتحرك ويتوقف دون إحراز تقدم..

ثالثاً — أن المجال الاقتصادى ، رغم ما أبرم فيه من اتفاقات وحدوية فى مجال التجارة والتنمية والمواصلات والبترول وغيرها ، لم يحقق الرجاء فيه ، بحكم اختلاف النظم المالية والنقدية العربية ، والمعاهدات التجارية الانفرادية مع الدول الأجنبية شرقية وغربية ، والافتقار إلى كفالة المصالح المشتركة على أسس واقعية بعيدة عن العواطف وحماسها الموقوت ، وإلى وحدة السياسة العربية فى هذا المجال الحيوى وهو القاعدة الأساسية للعلاقات القومية والدولية .

رابعاً — أن النشاط الاجتماعى والثقافى والقانونى يعتبر نشاطاً مذكوراً ، لكنه أمر طبيعى فى عالم توثقت فيه الروابط والعلاقات بين الدول المختلفة لغة

وقومية وليس متكافئاً مع الروابط العربية وحقائقها القديمة والحديثة ، ولا مع السياسة العربية المشتركة المقررة فى هذه الميادين .

لكن المرحلة الحالية فى التضامن العربى ، وما أسفرت عنه التجارب القاسية التى عانتها البلاد العربية كلها ، وحقائق العلاقات العربية والسياسة الدولية المعاصرة والصوالح القومية العليا المشتركة — كل ذلك يستلزم دعم السياسة العربية المشتركة وتوفير جميع أسباب القوة والفاعلية والتنفيذ لأحكامها .

سادسا — نحـــو المستقبل

١ — حاولت ، فى هذه العجالة من البحث ، أن أصف السياسة العربية المشتركة وأفسرها ، وأن أحللها اعتماداً على الحقائق وعلى الواقع فى غير محاولة لتجميله وأن أورد المعلومات المساعدة فى تخطيط السياسة العربية المشتركة للغد. ذلك بأنه لامناص للدول العربية ، فى المرحلة الحالية من تطورها وصراعها الرهيب للبقاء والتقدم ، من إعادة النظر فى ارتباطاتهم ، وإرجاع البصر إلى المدى الذى ساوره فى سبيلهم نحو الهدف ، وتعيين الأسلوب الذى يتكاتفون به فى مسيرتهم المستقبلة .

٢ — ولست أشك فى أن المرحلة الحالية من العمل لإزالة آثار العدوان ، من العسير أن تتحدد فيها السياسة العربية المشتركة للمستقبل ، وأن الأسلوب الذى يحل به الصراع العربى الإسرائيلى الراهن سيكون له أعظم الأثر فى رســـم هذه السياسة وفاعلية تنفيذها . لكننى لست أشك كذلك فى أن هذا الصراع ذاته فى مقدمة الدواعى للتفكير فى السياسة العربية المشتركة ، وأن الحقائق الثابتة لاتتغير إلا بقدر ، وأن مثلنا فى هذه المرحلة مثل العالم حين أرسى مبادىء الأمم المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية ، ثم أدخل عليها فى مؤتمر سان فرنسيسكو ، بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، تعديلات لم تتناول جوهرها ، وإن حاولت تصحيح بعض الاتجاهات للانحراف بها . وذلك مع إضافة لا مناص منها ، وهى الإفادة من تجربتنا فى العمل المشترك لمدى خمسة وعشرين عاماً حسوماً ، وتجربة العالم فى تنظيماته الأقليمية والدولية .

٣ — ولقد تبينا فى وضوح أن السياسة العربية المشتركة لم تطبق على وجهها الصحيح وأننا إذا أحرزنا بعض التقدم فى المجال السياسى البحت ، فان السياسة الآن دفاع واقتصاد واجتماع ، وهى مجالات ظهر فيها أننا وضعنا تشريعات كافية كل الكفاية لمواجهة المسئولية القومية فيها ، لكن هذه التشريعات لم ينفذ الكثير منها ، ونفذ بعضها حيناً أو أحياناً ثم توقف دون بلوغ غايته ، ونفذ بعضها تنفيذاً صورياً أو جزئياً لا يحقق أياً من الأهداف المرسومة له ... والمقابلة بين واقع السياسة العربية المشتركة فى نطاق التنظيم الإقليمى ، تقصر فى الواقع عن اللحاق بالسياسة الأوربية فى نطاق السوق الأوربية المشتركة ، أو المجلس الأوربى أو مجلس الدول الاسكندنافية ، أو تنظيمات الدول الشرقية ، بل إنها تقصر فى الواقع عن اللحاق بالأمم المتحدة ذاتها حيث تلتزم الدول العربية فى نطاقها وتوفى بما تلتزم أكثر مما تلتزم وتوفى فى نطاق جامعة الدول العربية ..

٤ — ولا ريب أن العدوان الإسرائيلى الأخير ، والمواجهة العربية المشتركة له ، وحمل بعض الدول مسئولية الدعم الاقتصادى والوفاء بالمسئولية ، ومشاركة بعضها بقواتها فى المواجهة للعدوان — هذه لا ريب مرحلة جديدة ليس لها سابق ... لكن العدوان ذاته وأهدافه ضد البلاد العربية جمعاء ، وأبعاده الرهيبة ووحدة العمل ضدنا التى تتكتل فيها جهود الصهيونية العالمية والدول المساندة لها — كل ذلك يجعل الجهود العربية المبذولة أمراً دون الواجب ، ويحتم المزيد منها ومضاعفتها ..

٥ — ومهما يكن من أمر ، فإن السياسة العربية المشتركة الفعالة فى جميع الميادين ، لا مناص منها للاعتبارات الآتية :

ا — واقع التطور الدولى وما يحتمه من التعاون الإقليمى والدولى ، تحتيما فرض نفسه على جميع القوى الوطنية والإقليمية والدولية . . .

ب — أن المنطقة العربية ذات أهمية متزايدة بالبحرين الأبيض والأحمر وقناة السويس وباب المندب وبحر العرب والخليج العربى ، ومصادر بترولها الأساسية لعالم اليوم ، وبطرق مواصلاتها فى السلم والحرب . والنهوض بواجب

الدفاع الإقليمى ومواجهة العدوان ، يتعين فيه عمل مشترك وإعداد كبير وبذل سخى . . .

حـ — أن بناء التقدم ، وهو المعيار الأول لقوة الدول وضعفها فى حياتنا المعاصرة ،لا يقل أهمية عن بناء القوة الدفاعية .. وما دامت هنالك ثغرات ، أو مواطن فراغ كما تسمى ، فى منطقتنا فستعمل القوى الأجنبية ، أنى جاءت ، لملئها وتظل تحمل فى المقام الأول مسئولية التمكين للعدوان الأجنبي منا . وبناء التقدم العربى لن يتم إلا بحشد جميع الطاقات وتجنيد جميع الامكانات فى مواجهة الواجب القومى .

٦ — من أجل ذلك كله يتعين أن تراجع سياستنا العربية المشتركة، وأن تهيء لها جميع أسباب الفاعلية والقوة. ويبدو لى أن التطور فارض نفسه،وأن الشعور العربى العام الجماعى الذى لم يبلغ من القوة ما بلغه فى هذه الأيام لابد أن ينتج آثاره الفعالة لخير كل عربى ، ولخير العرب أجمعين ،ولخير البشرية كلها .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية